انعكاسات الحزب الدستوري التونسي على مقاومة صالح بن يوسف

أ. يحياوي عبد الوهاب
جامعة الجزائر -2-

سبق مفاوضات الحزب الدستوري التونسي مع الإدارة الفرنسية ، لقاءات سرية حول تقرير مصير الشعب التونسي، وفق الشروط فرنسية التي أدت إلى قطيعة المفاوضات ، ولكن بعد اشتداد مقاومة صالح بن يوسف، رافضة الاقتراحات الفرنسية حول الاستقلال 20 مارس 1956.

وبعد عجز حكومة الحكم الذاتي في ميدان الأمن والقضاء – الثورة اليوسفية وتنصيب محاكم استثنائية لمحاكمة اليوسفيين- بات الرأي العام مقتنعا بنقص الاتفاقيات، وظهر أنصار الاتفاقيات أنفسهم و كأنهم راضون بما يقول بن يوسف من أن السيادة الداخلية التي منحتها الاتفاقيات لتونس هي سيادة منقوصة، فلابد من إعادة النظر في هذه الاتفاقيات (1).

يبدو أن فرنسا قد بدأت تغير نظرتها للاتفاقيات نتيجة التطورات التي شهدتها منطقة شمال إفريقيا عامة و البلاد التونسية خاصة - حيث أن القضية الجزائرية أصبحت تهيمن على الرأي العام الفرنسي، وبدأت القضية المغربية تأخذ طريقها نحو الحل بحصولها على حق تكوين جيش و ممارسة دبلوماسيتها بصفة مستقلة في نطاق التكافل مع فرنسا، واعتماد الحركة اليوسفية على الكفاح المسلح منذ جانفي 1956-، فهي غير قادرة على تمويل حرب شاملة. تزامن ذلك مع وصول اليساري غوميلّي إلى رئاسة الحكومة، والذي اعتبر حرب فرنسا مع مستعمراتها حرب قذرة لا طائل من ورائها، والذي صرح في 1956/01/31 أمام المجلس الوطني الفرنسي إثر فوزه بثقة أعضائه بأن اتفاقيات 1955 لا تمنع تونس من الاستقلال مثل المغرب في نطاق التكافل المنظم.

سافر بورقيبة إلى باريس في 1956/02/02 حيث تعددت اللقاءات بينه وبين أعضاء الحكومة الفرنسية، وفي اليوم الموالي التقى برئيس الحكومة بحضور المندوب السامي لفرنسا بتونس، ووكيل وزارة الخارجية المكلف بشؤون المغرب وتونس للتباحث حول أرضية جديدة للعلاقات الفرنسية التونسية.

كانت أدوات ضغط بورقيبة على الحكومة الفرنسية تتمثل في قرارات المجلس الملّي بأن الاتفاقيات المبرمة في 03 جوانقد تجاوزتها الأحداث وعلى فرنسا أن تمنحه عن طريق التفاوض ما يريد أن يفتكه بن يوسف بالقوة. إلى جانب ما وعدت به فرنسا ملك المغرب، فطالب بتطبيق المعاملة بالمثل (2).

فرض بورقيبة على فرنسا أن تختار بين أن تفرض إرادتها أو تفرض عليها إرادة الآخرين، وهذا حسب وضعها الذي أصبح يفرض عليها عدم التورط في حرب شاملة بمنطقة شمال إفريقيا، وذلك لضعف قدراتها المادية و العسكرية في مواجهة انتشار الكفاح المسلح بكامل مستعمراتها الشمال إفريقية، إذ تستوجب الحرب نفقات إضافية ثقيلة، فما كان عليها إلا أن تقبل بأخف الضررين وذلك عبر فتح باب التفاوض مع المغرب في 1956/02/15، و مع تونس في 1956/02/27، و في الجزائر صرح غوميلي ب:" وقف إطلاق النار، انتخابات، مفاوضات." و بهذا تتفادى فرنسا شرّ هزيمة عسكرية قد تؤدي بها إلى الانهيار كإحدى الدول العظمى. ومن ناحية أخرى تبرز أمام الراي العام بمظهر الدولة المحبة للسلام المستجيبة للحلول السلمية.

من ناحية أخرى اصدرت الحكومة الفرنسية في 1956/02/07 بيانا عبرت فيه عن استعدادها لفتح باب التفاوض من جديد مع الحكومة التونسية إذا ما أبدى الباي رغبة في ذلك.

تشكل الوفد التونسي المفاوض في 1956/02/24برئاسة الطاهر بن عمار، المنجي سليم وزير الداخلية، محمد المصمودي وزير الاقتصاد، الباهي الأدغم كاهية رئيس الحكومة ووزير الدولة، وسافر الوفد إلى فرنسا للتفاوض بمقر وزارة الخارجية الفرنسية، في وقت أوشكت فيه المفاوضات المغربية على الانتهاء. إذ اعترفت فرنسا في 1956/03/02 بإلغاء معاهدة فاس 1912، و استقلال المغرب الذي يقتضي بإيجاد جيش و سلك ديبلوماسي مع تأكيد عزمها على الاحترام و السعي لجعل الغير يحترم سلامة الأراضي المغربية وفق الاتفاقيات الدولية (3).

أ- موقف التونسيون من البروتوكول:

لقد نص بروتوكول 1956/03/20 على ثلاث نقاط:

- عدم صلاحية معاهدة 1881.
- تعديل أو إلغاء أحكام اتفاقيات 1955/06/03 التي قد تكون متعارضا مع وضع البلاد التونسية كدولة مستقلة ذات سيادة.
- مباشرة تونس مسؤولياتها في مادة الشؤون الخارجية، الأمن والدفاع، وتكوين جيش تونسي في نطاق احترام سيادتهما تتفق فرنسا و تونس على تحديد أو اكمال صيغ تكافل يكون محققا في حرية بين البلدين بتنظيم تعاونهما في الميادين ذات المصلحة المشتركة ولا سيما الدفاع و العلاقات الخارجية.

وستضع الاتفاقيات بين فرنسا وتونس صيغ المساعدة التي ستقدمها فرنسا لتونس في انشاء الجيش الوطني التونسي (4).

رغم أن البروتوكول نص على أن المفاوضات ستستأنف يوم 1956/04/16 قصد الوصول إلى أقصى الحالات الممكنة و طبقا للمبادئ المقررة في هذا البروتوكول لإبرام الوثائق الضرورية لوضعها موضع التنفيذ، فقد اعتبر الشعب التونسي النقطة الأولى من البروتوكول علامة لنهاية النظام الاستعماري، فبالنسبة لهم لقد أنجز الاستقلال التام (5).

أما صالح بن يوسف فقد اعتبر هذا البروتوكول خطوة متقدمة على الاتفاقيات إلا أنه صرح:" إني في هذا الظرف التاريخي الحاسم أدعو شعبنا العربي الأبي إلى الحذر و اليقظة و مضاعفة الجهود ومواصلة الكفاح الشريف لتقويض صرح الاحتلال الأجنبي، لأنه لا معنى للاستقلال مادامت جيوش العدو الاستعماري ترابط بأرض الوطن فتكون خطرا دائما يهدد في كل آن وحين مصير الشعب و مقومات السيادة و مقدرات البلاد (6)."

لم يرفض بن يوسف قرارات البروتوكول جملة وتفصيلا مثلما كان موقفه من الاتفاقيات حيث صرح:" بقدر ما نقدر هذا الحادث الجديد الهام بقدر ما نبدي التحفظات العميقة بشروط حدود هذا التكافل، ولاسيما أن أولئك الذين تسببوا في كارثة الاتفاقيات وخلق جو من التقتيل والارهاب والتعذيب في البلاد، ...هم أنفسهم سيعيدون مع فرنسا رغم إرادة الشعب الحقيقية كارثة التكافل الجديدة."لذلك طالب بن يوسف الشعب بتوخي الحذر والحركة الوطنية بمواصلة الكفاح (7). وفي نفس الصدد، صرح في بيان يوم 1956/04/28 قائلا:" وإننا نستدل على سوء عاقبة التفاوض المقبل بما ردده مرة تلو الأخرى رئيس الحكومة الفرنسية ووزير خارجيتها بعد تصريح 20 مارس المنصرم من أن استقلال تونس ليس معناه تنازل فرنسا عن حقها في الإشراف أو المشاركة في الديبلوماسية أو في شؤون الدفاع أو في الأمن أو في الاقتصاد، كما أن فرنسا وإن اعترفت باستقلال تونس لهي مصممة على التمسك بحقوق الجالية الفرنسية... فنحن جماعة الأمانة العامة نؤمن باستقلال يكون تحررا حقيقيا من السيطرة الأجنبية في نطاق مغرب عربي محررة أجزاؤه الثلاثة تحررا كاملا يضمن دوامه..." (8) ، كما أرسل برقية إلى الحبيب بورقيبة على إثر حادثة اختطاف الطائرة التي كانت تحمل بن بلة ورفاقه للحيلولة دون حضورهم مؤتمر شمال إفريقيا المقرر عقده بتونس، وذلك في 1956/04/22:" إن مصلحة

الشعب العليا في هذا الظرف الحاسم تفرض قطع كل تفاوض و كل تعاون مع حكومة فرنسا مادامت لا تعترف باستقلال الجزائر، ولن يعود التفاوض مع فرنسا إلا إذا شمل في وقت واحد تونس والجزائر ومراكش، وكان يهدف إلى جلاء الجيوش الفرنسية وتحريره نهائيا يضمن له حياة كريمة ويحقق له وحدته المنشودة فيكتمل كيان أمتنا العربية (9)."

من خلال التصريحات التي أدلى بها صالح بن يوسف يتضح لنا أنه لم يعارض بروتوكول استقلال 1956 بنفس الطريقة التي عارض بها اتفاقيات 1955 التي اعتبرها خطوة إلى الوراء، بل اعتبره خطوة متقدمة ولكن منقوصة، فهذه الخطوة يجب أن تتمتع بالسيادة الكاملة في إطار وحدوي مغاربي شمال إفريقي لا قطري.

أما الحبيب بورقيبة فقد تبنى مطلب الجلاء بسرعة مذهلة، ففي 1956/06/18 نادى بجلاء القوات الفرنسية قائلا:" إن الاستقلال يهدف إلى جلاء القوات الأجنبية عن أرضنا" (10) ، وصرح في 1956/07/14 بأن تونس مستعدة لمواصلة الكفاح في سبيل دعم استقلالها مهددا باستمرار مواصلة مقاطعة المفاوضات ما لم تعدل فرنسا عن موقفها (11) ، هذا على إثر تصريح وزير فرنسي في 1956/07/13:" إن احتلال فرنسا لتونس، وإن كانت له صبغة وقتية عندما فرض على تونس في البداية، قد أصبح اليوم أبديا ليس بالإمكان التخلص منه..." من هنا يظهر لنا بورقيبة وكأنه يتفق مع بن يوسف الذي ظهر وكأنه قد تحول إلى ضمير يقظ يدفع بورقيبة إلى ترميم نقائص الاتفاقيات والبروتوكولات الجديدة المبرمة بين تونس وفرنسا (الاستقلال بالتكافل).

ب- صعود بورقيبة إلى الحكم و تصدع الجبهة اليوسفية:

لقد نص بروتوكول 1956/03/20 على أن تستأنف المفاوضات من أجل الاستقلال، وفي 1956/04/14 تشكلت حكومة تونسية جديدة برئاسة الحبيب بورقيبة الذي احتفظ لنفسه بوزارتي الدفاع و الخارجية، تألفت هذه الحكومة من 5 أعضاء دستوريين –المنجي سليم ومحمود المصمودي وزيري الدولة مكلفين بالمفاوضات مع فرنسا، الباهي الأدغم كاهية رئيس المجلس و الهادي نويرة وزير المالية محمود الماطري وزير الصحة- (12).

لقد صرح بورقيبة منذ جانفي أمام الطلبة الزيتونيين بأن:" لطالما العائلة الحسينية موجودة لن يحرز الشعب التونسي على أي تقدم" و صرح في خطاب آخر: "لو كان الشعب يرغب في الجمهورية فيمكن المطالبة بها." (13) وفي 1956/05/30ألغت الحكومة الامتيازات الجبائية والحصانة أمام القضاء بالنسبة لأفراد العائلة المالكة ووقعت تسويتهم بسائر المواطنين. وفي 1957/07/25 أصدر المجلس القومي التأسيسي (14) قرار يلغي النظام الملكي ويعلن أن تونس دولة جمهورية يكلف الحبيب بورقيبة برئاستها، يطلق عليه لقب رئيس الجمهورية. من هنا مكنت الظروف بورقيبة من الوصول إلى السلطة ومحاولة الانفراد بها عاملا على إقصاء صالح بن يوسف والأسرة الحسينية (15).

بعد إعلان الاستقلال طالب بن يوسف من الشعب التونسي مواصلة الكفاح المسلح بحجة تهوين الحد العسكري الفرنسي بالبلاد الجزائرية، وذلك بجبر فرنسا على إرسال النجدات إلى البلاد التونسية، بالإضافة إلى توسيع نطاق الكفاح بشمال إفريقيا. بالمقابل دعا الطاهر الأسود جيش التحرير التونسي إلى وقف القتال وتسليم السلاح للثوار الجزائريين والعودة إلى الحياة العادية مصرحا:" كانت غاية بن يوسف القضاء على الديوان السياسي وعلى بورقيبة، أما بالنسبة لي فهدفي مواجهة العدو الفرنسي حتى إنجاز الاستقلال، وقد تحققت غايتي بالإعلان عن الاستقلال التام، وبعد ذلك فلا مبرر لتقاتل التونسيين، ولا معنى لبقاء الثوار في الجبال التونسية، ولهذا وجهت نداء للثوار التونسيين أدعوهم فيه إلى إعادة السلاح إلى الثوار الجزائريين وتسليم أنفسهم إلى السلطة التونسية، أو الالتحاق بالثورة الجزائرية على التراب الجزائري." (16)

و بالتالي فإن التقارب بين صالح بن يوسف رجل المعارضة و الطاهر الاسود رجل المقاومة المسلحة كان مؤقتا، نتج عن عدم رضا الطرفين بما هو دون الاستقلال التام، ولما أعلن عن انجازه في بروتكول 1956/03/20الذي اعترفت فيه فرنسا باستقلال تونس في نطاق التكافل. اكتفى الأسود بالشطر الاول من الجملة " الاعتراف بالاستقلال" في حين توقف بن يوسف عند الشطر الثاني وهو" التكافل" مبديا مخاوف من انجاز استقلال مزيف يبقي تونس تحت رحمة الغرب، يحول بينها وبين انتمائها العربي، ولهذا طرح على حركته مهمة الجلاء.

استمرت الحركة اليوسفية كمصدر قلق للسلطتين التونسية و الفرنسية معا، فقامتا بالضغط على الحكومة الليبية التي قبلت صالح بن يوسف كلاجئ سياسي منذ فيفري 1956، ونظرا لمعاهدة الصداقة الرابطة بين فرنسا وليبيا، طالبت الحكومة الليبية من صالح بن يوسف مغادرة التراب الليبي في أكتوبر 1956 والذي أجل إلى 1956/12/08 وانتقل بن يوسف الى مصر مواصلا معارضته للنظام البورقيبي، ولهذا حُوكم غيابيا بتونس في 1957/01/24، وحكم عليه بالإعدام غيابيا ما زاد من تعميق القطيعة بينه وبين بورقيبة، وأصبح أتباع اليوسفية يعملون جاهدين على الاطاحة بالنظام الجديد عبر الاندساس في الأجهزة الحساسة للدولة (الجيش وسلك الامن) مع محاولة تدبير الانقلابات العسكرية (17).

بقي بن يوسف في مصر تحت حماية جمال عبد الناصر إلى غاية 1961، رأى بورقيبة أنه من الصعب تصفية غريمه بمصر، فحاول استدراجه إلى أوروبا للتمكن من ذلك.

حاول الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة جاهدا عقد لقاء بينه وبين صالح بن يوسف في زوريخ بسويسرا وذلك في 1961/03/03، واشترط بن يوسف حضور الشرطة السويسرية، إلا أن هذه المقابلة لم تدم إلا دقائق حيث سادها التوتر (18).

وفي 1961/08/12 التقى بن يوسف بقاتليه في فرانكفورت بألمانيا على الساعة الخامسة و الربع مساء في فندق الروايال، حيث تلقى رصاصة في رأسه أدت بحياته في الحال، وذلك بتدبير من الرئيس بورقيبة بمعية البشير زرق العيون (19).

1- نتائج الصراع اليوسفي البورقيبي

أ- على الصعيد الداخلي:

لقد ترتب عن الصراع اليوسفي البورقيبي نتائج وخيمة على الصعيد الداخلي حيث كانت هناك العديد من الخسائر البشرية، إذ أسفرت الاشتباكات التي اندلعت في أواخر أكتوبر 1955 إلى 1956 عن مقتل أكثر من ألف شخص أي ضعف ما قتل من التونسيين خلال الثورة الأولى (1952-1954) (20) ، و بين (1957-1959) تم إعدام أكثر من أربعين وطنيا من قادة جيش التحرير أو المناضلين السياسيين بعد محاكمات صورية صادرة عن محاكم استثنائية (21).

و من النتائج المترتبة عن الصراع الداخلي فشل ممارسة الراي المخالف (المعارضة)، إذ ورّث نظام الاتفاقيات مجتمعا عاش تجربة الرأي المخالف رغم ما صاحبها من اضطهاد وقمع من قبل السلطات الاستعمارية، إذ كانت هناك فئة من التونسيين تطمح إلى ممارسة الديمقراطية والحرية على غرار ما يمارسه الفرنسيين من المشاركة في الحياة السياسية في تونس نفسها.

كانت أول نواة معارضة لما بعد الاستعمار هي الحركة اليوسفية بقيادة صالح بن يوسف، حيث عارضت هذه الحركة الحكومة التونسية (حكومة الطاهر بن عمار- حكومة الحبيب بورقيبة). لقد واجهت الحكومة التونسية المعارضة بمطاردة أعضائها و منع الصحف الموالية لهم من الصدور، كما تم إصدار قانون (1955/12/08) الذي يقضي بمنع المظاهرات والاجتماعات إلى جانب قانون (جانفي 1956) الذي يمنع النساء من المشاركة في انتخابات المجلس القومي التأسيسي،

كما يمنع التونسيين الأميين و اللاجئين السياسيين في الخارج و الشباب دون الثلاثين سنة من عمرهم من الترشح لعضوية هذا المجلس (22).

وللوصول إلى الحكم، استغل الحبيب بورقيبة المعارضة اليوسفية ضد فرنسا ليحصل على تنازلات لترميم نقائص الاتفاقيات الثنائية (اتفاقيات 1955/06/03 و بروتوكول 1956/03/20)، كما استعملها ضد الباي، العائلة الحسينية، الأعيان، و رموز النظام القديم لإزالة امتيازاتهم.زد على ذلك فإن من نتائج الصراع الداخلي النكبة التي حلت باليوسفيين عبارة عن نكبة الدستوريين بيد الدستوريين، حيث أن الحركة اليوسفية أدت إلى انشقاق الحزب الدستوري التونسي الجديد إلى صفين سعى كل منهما إلى إزاحة الآخر، فهي قد ساهمت في افراغ الحزب من قواعده، إذ تم القضاء على الشق المعارض في حين أُجبِر الشق الآخر على الصمت (23).

رغم أن اليوسفية ساهمت في إفراغ الحزب من قواعده، إلا أنها كسبت أنصار آخرين في الداخل و الخارج. وقد صرح الرئيس الحبيب بورقيبة على إثر اغتيال صالح بن يوسف: "... وهكذا تخلصت تونس من هذه الحيّة الرقطاء...(24) "

أصبحت اليوسفية هاجس النظام البورقيبي في علاقته بالمجتمع التونسي و بالمجتمع الدولي، و قد خشى الرئيس أن تقوم فتنة جديدة بتونس فشدد الرقابة على الحياة العامة وسعى إلى تجريد البلاد من السلاح فكل من يعثر على سلاح بحوزته يعاقب بتهمة حمل سلاح دون رخصة.

ساد التنافر و الكره بين عناصر البورقيبية و بين عناصر اليوسفية، وكثرت الوشاية وانعدمت الثقة بين المجتمع والدولة وبين أفراد المجتمع فيما بينهم، ووقفت البلاد على مآسي عائلات اليوسفيين الناتجة عن عمليات التفتيش، الترويع، الاعتقال، السجن وحتى الاعدام باعتبار أنهم ارهابيون متآمرون على أمن الدولة الناشئة (25).

ب- على الصعيد الدولي:

نتيجة تطور الحركة اليوسفية و تصاعدها، خرجت عن حدود البلاد التونسية ومست الرأي العام الدولي المحيط بها فكانت التحالفات: (الحركة اليوسفية- الثورة الجزائرية- الناصرية) من جهة، و(البورقيبية- فرنسا) من جهة ثانية.

- الجزائر:

شكلت الثورة الجزائرية إحدى نقاط التباين في موقف طرفي الصراع اليوسفي البورقيبي، كما أن قادة الثورة أنفسهم لم يلزموا الحياد حول هذا الصراع بل وقفوا إلى جانب اليوسفية منددين بقرار طرد بن يوسف من عضوية الحزب وتجريده من الأمانة العامة، بالإضافة إلى استنكارهم قبول تونس الحكم الذاتي الذي اعتبروه وسمة عار ونقطة سوداء في تاريخ تونس.

وقد صرح محمد خيضر ممثل جبهة التحرير الوطني الجزائري، في ندوة صحفية بالقاهرة:" بأنه لا سبيل إلى وضع السلاح ولن تتوقف الثورة ما دامت قضية شمال إفريقيا قائمة والمسألة التونسية والمغربية والجزائرية لم تحل في وقت واحد، وعلى قاعدة الاستقلال التام الذي هو ركيزة وحدة المغرب العربي والتي هي هدف شعوب شمال إفريقيا بعد أن تجاوزت فترة الوعي الوطني الإقليمي وبلغت اليوم مرحلة وطن مغربي موحد"(26) وهو نفس الخطاب اليوسفي الداعي لمواصلة الكفاح من أجل تحقيق استقلال أقطار المغرب الثلاثة، تعززت الثورة الجزائرية بدعم سكان الجنوب في عمليات تهريب السلاح عبر التراب التونسي إضافة إلى مشاركة اليوسفيين في عمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية في التراب الجزائري، كما استغل الثوار الجزائريون الأراضي التونسية كمخابئ أو قواعد خلفية للانطلاق ضد القوات الاستعمارية، وذلك

لتشتيت القوات الفرنسية (27). ولما دعا الطاهر الأسود الفلاقة الجدد إلى تسليم السلاح و نزول جيش التحرير التونسي من الجبال التحق قسم منه بالثورة الجزائرية وواصل الكفاح في صفوفها.

• فرنسا:

لقد نجحت فرنسا بفضل الاتفاقيات المبرمة في 1955/06/03 في شق صفوف الحزب الدستوري التونسي، وبذلك تفتت الوحدة الوطنية ومن ثم إلهاء الوطنيين التونسيين عن مواجهة الاستعمار بتصارعهم فيما بينهم، وقد استغلت فرنسا هذه الانقسامات لكي تضع نفسها في موقع القوة بالنسبة للطرفين وحاولت وتمكنت إلى حد ما من خلال الوعود التي قدمتها إلى كلا الطرفين من صيانة جانب من امتيازاتها ومن موقعها في البلاد. كشف بروتوكول 1956/03/20 عن التضييقات التي فرضتها فرنسا على مبدأ الاستقلال إذ جاء فيه :" وتتفق فرنسا و تونس على أن تحددا أو تتم تدابير التكافل... وذلك بتنظيم تعاونهما في الميادين التي تشترك فيهما مصالحهما و خاصة في مادتي الدفاع والعلاقات الخارجية... وستضبط الاتفاقيات... صيغ الاعانة التي قدمتها فرنسا لتونس قصد تألف الجيش الوطني التونسي". (28) ومن هنا فإن بروتوكول الاستقلال لا يلغي تماما جميع اتفاقيات 1955، وإنما ينص على الغاء الأحكام التي تتنافى مع النظام الجديد لتونس بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة، وهذا الجزء المهم بالنسبة لبورقيبة "فالاستقلال يتضمن الجلاء".

• مصر:

لقد مثلت مصر في خمسينات القرن الماضي نقطة ارتكاز المقاومةالمسلحة بالمغرب العربي حيث كانت تمدها بالسلاح والذخيرة كما فتحت معسكرات لتدريب الضباط على أرضها ووظفت علاقاتها الدولية لخدمة قضية شمال إفريقيا.

لعبت مصر دورها الأساسي في تقديم الدعم للمعارضة التونسية في إطار الشمال الإفريقي، بحيث مكنته من ابلاغ صوته عبر إذاعة "صوت العرب" وعبر أوراق الصحافة المصرية كما سهلت له عمليات التنقل من بلد إلى آخر.

كما مثلت مصر ملجئا لبن يوسف وأنصاره الفارين من ملاحقة حكومة بورقيبة في تونس. يبدو أن هذا الدعم أقلق بورقيبة ولا سيما الدعم العسكري إذ يقول:" إن الجمهورية العربية المتحدة لم تنجدنا بأي عون زمن ما كنا نكافح ضدّ فرنسا، أما لانعاش الاضطرابات فهي لا تتوانى عن توفير السلاح لها. (29)"

وقد توترت العلاقات بين مصر وتونس إلى حد القطيعة، و لم تعد العلاقات الديبلوماسية إلا في أوت 1963.

2- تقييم الحركة اليوسفية

أ- على المستوى التنظيمي:

لقد نجح صالح بن يوسف في توسيع دائرة المعارضة التي تجاوزت شخصه لتستقطب قسما كبيرا من المجتمع التونسي دون الاقتصار على فئة أو طبقة معينة تحت شعار الاستقلال التام، مما يؤكد ضعف الصراع الطبقي وتقلص التناقضات الاجتماعية داخل المجتمع التونسي في فترة الاستعمار الفرنسي، بل كان التناقض بين المستعمرين ومعاونيهم من جهة والأهالي من جهة أخرى.

لقد استعمل صالح بن يوسف العمل السياسي لمناهضة الاتفاقيات الفرنسية التونسية والعمل العسكري للمطالبة بالاستقلال التام، وبذلك استطاع أن يركّز حركة منظمة تقوم على تنظيم سياسي مرتب سُلّمِيا ينطلق من الخلايا اليوسفية المنتشرة في أنحاء البلاد، منضوية تحت الأمانة العامة المركزية بتونس العاصمة التي يترأسها صالح بن يوسف، مهمة هذه الهياكل السياسية لدعاية و تأطير قواعد الحركة، كما ركزت الحركة تنظيما عسكريا يعتمد في القاعدة على مجموعات (عصابات) تنقسم إلى نوعين:

أولا: عصابات مباشرة للعمل العسكري في الجبال، الأحراش و المدن التونسية، يتراوح عددها ما بين عشرة و مائتي فلاق، تكون عادة من نفس الجهة أو من نفس الانتماء القبلي، اعتمدت هذه المجموعات على أسلوب حرب العصابات بمهاجمة مراكز الأمن وقواعد الجيش الفرنسي وضيعات المعمرين، مع تخريب شبكة الخطوط الهاتفية، بالإضافة إلى التعرض إلى أنصار الديوان السياسي لترويعهم على خلفية الولاء لحكومة الطاهر بن عمار التي تسهر على تطبيق الاتفاقيات الفرنسية التونسية (30).

كانت هذه العصابات تتلقى الأوامر والتعليمات من قيادة جيش التحرير التونسي، وذلك عبر لجان فرعية لعبت دور الوساطة بين قادة العصابات والقيادة العامة المتواجدة في ليبيا.

ثانيا: عصابات تهريب السلاح وتتكون عادة من تونسيين أو تونسيين وجزائريين، عدد عناصرها قليل، يتكفل بعض مرشدي الطريق بمصاحبة القافلة التي تتركب من بعض الجمال خصصت لحمل السلاح، تسلك القافلة مسالك عديدة قصد التمويه انطلاقا من الحدود الليبية مرورا بالتراب التونسي حيث يزود جيش التحرير التونسي بما يحتاج من الأسلحة و الذخيرة، لتصل القافلة إلى الجزائر. وإذا كانت الأسلحة موجهة إلى الجبهة الغربية فإنها تواصل طريقها نحو وهران ومراكش (31).

كانت هذه الأسلحة تأتي من مصر وتشرف القيادة العامة لجيش تحرير شمال افريقيا على انزالها بالسواحل الليبية وتنقل فورا إلى المخازن، ومنه توزع إلى اللجان الفرعية المكلفة بإيصال السلاح إلى الحدود التونسية حيث تتسلمه قوافل تهريب السلاح.

ومن هنا يتبين لنا أن بن يوسف تبنى حركة معارضة تنظيمها محكم ولكن غير متجانسة العناصر تجمعت حول مبدأ الاستقلال التام.

ب- على مستوى الأهداف:

يبدو أن الحركة ليس لها هدف واحد، بل مجموعة من الأهداف خاضعة لسياسة المراحل، ففي البداية كان هدفها إلغاء الاتفاقيات التونسية الفرنسية والمطالبة بالاستقلال التام، ولتحقيق هذين الهدفين، سعى بن يوسف إلى تعبئة عامة ضد اتفاقيات 1955/06/03، قصد إلغائها باعتبارها خطوة إلى الوراء بما أنها أقرت ما لم تقره معاهدة باردو، فدعا وهو في الخارج للحيلولة دون المصادقة عليها، ولكن تم التوقيع عليها من قبل الجانب الفرنسي، والجانب التونسي، وصادقت عليها المؤسسات السياسية الفرنسية والتونسية لإسقاط الاتفاقيات، فما بقي أمام بن يوسف إلا العودة إلى أرض الوطن وتأليب الرأي العام التونسي لإسقاط الاتفاقيات بانعدام شرط رضا الشعب بها.

لكن بورقيبة أدرك خطورة موقف صالح بن يوسف من الاتفاقيات، هذا الموقف المحسوب على الحزب الدستوري التونسي الجديد باعتبار معارضه أمينا عاما له. وخوفا من أن يتهمه أنصاره بالحكومة الفرنسية، بادر بتأييد من أعضاء الديوان السياسي إلى طرد بن يوسف من الحزب وتجريده من الأمانة العامة، إلا أن الأمين العام لم يمتثل لقرار الطرد وأصر على انتمائه للحزب لأن القرار الصادر في شأنه لم يصدر عن مؤتمر عام حسب القانون الداخلي للحزب، وأيده الكثير من التونسيين في ذلك، مما جعله يعتبر الأمانة العامة الممثل الشرعي الوحيد للحزب الدستوري الجديد في حين يعتبر الديوان السياسي منحلا.وبذلك انقسم الحزب الجديد ومن وراءه المجتمع التونسي إلى مؤيد لذلك الشق أو ذاك، وعلى اثره دخلت البلاد في حرب أهلية واستفحل أمرها بعد مؤتمر صفاقس (نوفمبر 1955) الذي أيّد قرار طرد وتجريد بن يوسف من

أمانة الحزب والذي دعا زعيم المعارضة إلى مقاطعته باعتبار الدعوة لانعقاده لم تصدر عنه كونه الأمين العام، وهو ما يضبطه القانون الداخلي للحزب.

لقد أقر المؤتمر في لوائحه على أن الاتفاقيات خطوة إلى الأمام نحو الاستقلال تستوجب مواصلة الجهد والسير لتحقيق "الأماني"، غير أن بن يوسف الرافض لمؤتمر صفاقس، اتجه نحو التصلب في:

أولا: الديوان السياسي والحكومة التونسية ليرغمهما على المطالبة بتجاوز الاتفاقيات وعدم الوقوف عندها، وهو ما نجحت فيه الحركة اليوسفية، إذ أقر المجلس المّلي المنعقد في جانفي 1956 أن الاتفاقيات التونسية الفرنسية المبرمة في جوان 1955 منقوصة وقد تجاوزتها الأحداث، ولابد من تعدلها لاستقرار النظام.

ثانيا: الحضور الفرنسي الذي سمحت له الاتفاقيات بمواصلة تواجده بالمناطق الاستراتيجية من البلاد التونسية، فأصبح كل ما يرمز إليه من مراكز أمن، قواعد عسكرية، مستوطنات وشبكات اتصال... هدفا لنشاط الفلاقة الجدد، نواة جيش التحرير التونسي. خشيت فرنسا من تنامي المعارضة التونسية وتحالفها مع الثورة الجزائرية، مما قد يؤدي إلى حرب شاملة بمستعمراتها الشمال إفريقية، لذلك سارعت فرنسا لمنح الشق البورقيبي استقلال تونس بموجب بروتوكول الاستقلال.

يمكن أن نعتبر أن الحركة اليوسفية بجناحيها السياسي والعسكري قد نجحت إلى حد ما من تحقيق الهدفين الأولين (تجاوز الاتفاقيات و المطالبة بالاستقلال التام)، ولكن لحساب خصومها "أنصار الاتفاقيات". هذا ما جعل بن يوسف يحذر من خطورة التكافل، فتبنت حركته مطلبين جديدين هما "الجلاء و إزاحة بورقيبة من السلطة". ولإلغاء بن يوسف نهائيا تبنى بورقيبة مطالبه وشعاراته، فأصبح يطالب بالجلاء واستقلال الجزائر وحتى بوحدة المغرب العربي، مهددا بعودة الكفاح المسلح في إطار حرب شعبية.

الهوامش:

1-التركي عروسية، الحركة اليوسفية في تونس ، 1955-1956 ، ط1 ، دار محمد علي الحامي ، تونس ، 1997 ، ص ص 369-371.

2-- BENSALEM. M, L'antichambre de l'indépendance 1947-1957, Cérès Productions, Tunis, 1988, P 194 .

2-الصباح، 03 مارس 1956.

3-التركي، مرجع سابق، ص 378.

4- الصباح، 23 مارس 1956.

5- التركي، مرجع سابق، ص 381.

6- نفسه، ص 379.

7- نفسه ،380

8-نفسه،395

9-BENSALEM (M), Op. Cit, P 200.

10-التركي، مرجع سابق، ص 381.

11-نفسه، ص 382.

12-المجلس القومي التأسيسي: انتخب في 1956/03/25 بمقتضى الأمر الصادر في 1955/12/29 تحقيقا لثمرة النضالات التي قادتها النخبة الوطنية منذ بداية القرن العشرين، تشكل نتيجة انتخابات عامة مباشرة وسرية بين مرشحي

الجبهة الوطنية (الحزب الحر الدستوري الجديد، الاتحاد العام التونسي للشغل، اتحاد الصناعة و التجارة و الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين) و مرشحين مستقلين أو منتسبين للحزب الشيوعي التونسي... للمزيد أنظر: الشروق التونسية، 22 أكتوبر 2011.

13-التركي، مرجع سابق ، ص382.

14- نفسه، ص 384.

15- نفسه ،386.

16- عميرة علية صغير ، صالح بن يوسف جريمة دولة ، شريط فيديو وثائقي ، الجزيرة الوثائقية ، 2012/4/8.

17-البشير زرق العيون (1912-1999): سياسي و مناضل وطني تونسي، من أقرب المقربين إلى الحبيب بورقيبة، ابن خالة صالح بن يوسف، حكمت عليه سلطة الحماية بالإعدام سنة 1940، تزعم اليد السوداء المضادة لليد الحمراء الفرنسية. للمزيد أنظر: الموقع الالكتروني .www.ElbachirzargLayoun.com: //http/

18-تصريح أدلت به أرملة بن يوسف لجريدة الصريح التونسية، 12 أوت 2011.

19-توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2001، ص 22.

20-المحاكم الاستثنائية: سميت كذلك بالمحاكم الشعبية، انبعثت مطلع فيفري 1956 بعد حملات الاعتقال الجماعية التي استهدفت اليوسفيين، اعتبرت أحكامها نافذة مباشرة دون استئناف وتعقيب. أنظر: التركي، مرجع سابق ص 401.

21-التركي، مرجع سابق، ص 405.

22-نفسه، ص 406.

23-نفسه، ص 407.

26-التركي، مرجع سابق، ص 408.

27-نفسه، ص 409.

28- بلقاسم محمد ، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975 .ص، 71

29-نفسه،ص72

30-التركي، مرجع سابق، ص412.

31- نفسه،420

32-نفسه،422.